● أخبار قصيرة

روما تعرب عن إستعدادها لنشر قوات في أوكرانيا

أعلن وزير الدفاع في الحكومة الإيطالية غويدو كروسيتو استعداد روما للانخراط في عمليات حفظ السلام في أوكرانيا. وأعرب الوزير الإيطالي عن تطلعه لبدء المناقشات في المستقبل القريب حول مشاركة قوات بلاده في مهام حفظ السلام في أوكرانيا، مؤكداً جاهزية إيطاليا لتحمل مسؤولياتها في هذا المجال. يأتي هذا التصريح في وقت كشفت فيه الاستخبارات الروسية عن معلومات تفيد بوجود خطط غربية لنشر قوة دولية في أوكرانيا قد يصل قوامها إلى ١٠٠ ألف عنصر، بهدف معلن هو إعادة تأهيل القدرات العسكرية الأوكرانية.

الصين تؤكد التزامها بضوابط صارمة لتصدير المسيّرات

قال "هه يادونغ"، المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية، رداً على القيود المفروضة على الشركات الصينية في بيع المكونات الرئيسية للطائرات المسيرة إلى الولايات المتحدة وأوروبا: "إن بكين تطبق دائماً ضوابط قانونية ورقابية صارمة على صادرات السلع مزدوجة الاستخدام، بما فيها الطائرات المسيرة".

ورداً على تقارير عن قرار مجلس النو-اب الأمريكي التصويت على مشروع قانون يتضمن تخصيص ثلاثة مليارات دولار لإزالة معدات الاتصالات المصنعة من قبل شركتي هواوي و"زد تي إي" من شبكات البلاد بسبب "المخاطر الأمنية"، قال: "إن ادعاءات الولايات المتحدة بأن منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصينية تشكل خطراً أمنياً لا أساس لها من الصحة".

وأعرب "هه يادونغ" عن أمله في أن تحترم الولايات المتحدة الحقائق وأن تمتنع عن تسييس القضايا التجارية وتحويلها إلى أسلحة.

باكستان.. زيادة مبيعات السيارات المنتجة محليًا

شهدت مبيعات السيارات المنتجة محليًا في باكستان زيادة بنسبة ٥٠٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، حيث بلغت ٣٨,٥٣٨ وحدة مباعة.

معظم السيارات المنتجة في باكستان هي من طراز ، تويوتا وهوندا، ويتم تجميعها داخل البلاد.

يعمل حوالي ٣٠٠ ألف شخص في صناعة السيارات في باكستان، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون شخص في القطاعات ذات الصلة بصناعة السيارات، و تمثل صناعة السيارات حوالي ٢٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لباكستان.

رغم أنها كانت عملاق الصناعة

تحديات استراتيجية تواجه الإقتصاد الألماني

الوفاق / يشهد الاقتصاد الألماني، الذي طالما كان محرك النمو الأوروبي والنموذج الصناعي الذي يُحتذى به عالمياً، تحولاً دراماتيكياً غير مسبوق. فمن برلين إلى ميونيخ، ومن هامبورغ إلى شتوتغارت، تتعالى أصوات التحذير من أزمة صناعية عميقة تهدد بتقويض أسس النموذج الاقتصادي الألماني. وفي خضم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وتداعيات العقوبات على روسيا، تجد ألمانيا نفسها في مواجهة تحديات هيكلية تهدد مكانتها كقوة صناعية عظمى.

في الوقت الذي أقدمت فيه مؤخراً السلطات الألمانية بإعداد قائمة بالملاجئ مع استفزازها لروسيا من خلال تسليح أوكرانيا، يكمن الذعر الحقيقي في البلاد في الاقتصاد، خاصة مع استمرار عمالقة الصناعة الألمانية في تسريح عشرات الآلاف من العمال. ومع ذلك، وعلى الرغم من الكارثة الاقتصادية، لا تزال برلين لا تفكر في رفع العقوبات عن روسيا، وهو السبب الرئيس وراء ارتفاع أسعار الطاقة في ألمانيا.

إغلاقات وتسريحات بالجملة

في نهاية أكتوبر، أعلنت شركة فولكسفاغن أنها ستغلق ما لا يقل عن ثلاثة مصانع في ألمانيا وتقلل عدد الموظفين في المصانع المتبقية. وفي المجمل، سيفقد عشرات الآلاف وظائفهم في فولكسفاغن وحدها، مع تخفيض أجور من سيبقون منهم.

وستقوم شركة تيسن كروب العملاقة للصلب في السنوات المقبلة بتسريح ما يصل إلى ١١ ألف شخص، أي ما يعادل ٤٠٪ من القوى العاملة، وفقاً لصحيفة فاينانشال تايمز. وسيكون هناك ٣٠ ألف حالة تسريح في دويتشه بان (السكك الحديدية الألمانية)، و١٤ ألفاً في شركة ZF Friedrichshafen المصنعة لقطع غيار السيارات، و١٤ ألفاً في كونتيننتال للإطارات، و١٣ ألفاً في SAP، وآلاف آخرون في بوش وأودي وغيرها.

ومن المتوقع أن تختفي حوالي ١٤٠ ألف وظيفة في صناعة السيارات الألمانية وحدها في السنوات العشر القادمة. وتفيد التقارير التلفزيونية الحكومية بأن صناعة الصلب ستكون أصغر حجماً، وعلى الرغم من كونها أكثر مراعاة للبيئة، إلا أنها ستكون أكثر تكلفة بشكل ملحوظ بحلول عام ٢٠٣٠. لكن المسألة لا تتعلق فقط بالسنوات المقبلة بل باليوم أيضاً. فحتى موعد الانتخابات البرلمانية الاستثنائية، المقررة في ٢٣ فبراير، من المتوقع أن يفقد آلاف العمال وظائفهم كل شهر - ما لا يقل عن ١٥ ألفاً حتى الانتخابات - وما يصل إلى ٨٠ ألفاً خلال العام المقبل.

وهناك توقع آخر محبط من رئيس جمعية صناعة المعادن، شتيفان فولف، وهو أن ٣٠٠ ألف عامل سيفقدون وظائفهم في صناعة المعادن بحلول عام ٢٠٣٠.

تداعي النموذج الألماني

وفي ظل هذا السياق، ليس من المستغرب أن تجد مجلة الإيكونومست أسباباً وجيهة للقول إن "ألمانيا التي كانت مهيمنة يوماً ما أصبحت الآن يائسة" وأن "نموذجها التجاري يتداعى."

وأضافت مجلة عائلة روتشيلد: "البلاد تجتاحها مخاوف من إزالة التصنيع وهي تتجه نحو انتخابات يبدو أنها ستطيح بالمستشار أولاف شولتز من منصبه إذا لم يتخل حزبه عنه أولاً."

وتحذر المجلة، من خلال الرسوم البيانية، من أن الإنتاج الصناعي في ألمانيا قد وصل تقريباً إلى مستوى قياسي منخفض سيئ السمعة في أعقاب جائحة كوفيد-١٩.

وعلق مسؤول في الاتحاد الأوروبي بنبرة واضحة من الخبث: "لسنوات كان لديهم هذا الاعتقاد بأنهم 'الأفضل'، وفجأة انتهى الأمر."

ومن أهم أسباب هذا التراجع ارتفاع أسعار الطاقة بسبب قطع العلاقات مع روسيا. إن صرخة الرئيس التنفيذي لشركة تيسن كروب بأن ألمانيا في خضم إزالة التصنيع تذكرنا بما حدث عندما أرسلت الجمعية الأوروبية للمعادن غير الحديدية قبل عامين نداءً عاجلاً إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، لمنع إزالة التصنيع الدائمة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، مع ملاحظة مهمة مفادها أن ما يُغلق يميل إلى البقاء مغلقاً بشكل دائم.

ومن بين المشكلات الألمانية الإضافية النموذجية، تشير الإيكونومست الآن إلى نقص العمالة المدربة لأن ألمانيا تشيخ.

وتتحدث تقديرات أخرى عن الحاجة إلى تدفق حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر سنوياً، بالإضافة إلى البيروقراطية المعقدة، معظمها من بروكسل والاقتصاد الألماني، والتي تكلف، وفقاً لتقييم معهد إيفو في ميونيخ، ١٤٦ مليار يورو سنوياً.

وهناك، بالطبع، اللغز الذي لا يمكن حله المتمثل في المنافسة من الصين، التي كانت على سبيل المثال مستورداً للسيارات في عام ٢٠٢٠، بينما أصبحت العام الماضي أكبر مصدر في العالم ليس فقط للسيارات ولكن أيضاً للآلات والصناعة الكيميائية.

وكشفت الفاينانشال تايمز عن مدى انقلاب النظام العالمي الصناعي المبتكر مقارنة بما كان سائداً. فالآن، يطالب الاتحاد الأوروبي بنقل التكنولوجيا من الشركات الصينية التي ترغب في العمل على أراضيه.

وفي أي حال، توصي الإيكونومست بشدة بأن تتغلب ألمانيا على مشاكلها الصناعية وتلغي الحظر الدستوري على الاقتراض الكبير، مما يعني وقف الإنتاج وبدء الاقتراض. ويُقدر أن ألمانيا تحتاج إلى استثمارات عامة بقيمة ٦٠٠ مليار يورو في السنوات العشر القادمة، وهي غير متوفرة.

لهذا السبب، حققت ألمانيا هذا العام هدف الناتو المتمثل في ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للجيش. وقال الديمقراطي المسيحي فريدريش ميرتس، المستشار المستقبلي المحتمل، للألمان حتى قبل بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في فبراير ٢٠٢٢ "ألا يخافوا من الحرب النووية" لوقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

خيارات خاطئة

وبالطبع، فإن إزالة التصنيع السريعة هذه في ألمانيا قد أُشعلت بسبب الآثار المرتدة للعقوبات المناهضة لروسيا، والتي بدلاً من أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الروسي وإنهاء العملية العسكرية الخاصة، أدت إلى توقف الصناعة الألمانية مع ارتفاع أسعار الطاقة وتعميق أزمة تكلفة المعيشة.

ومع ذلك، هذا واقع ترفض برلين الاعتراف به، حتى على حساب صناعاتها الرئيسية.

إن المشهد الاقتصادي الألماني اليوم يمثل نقطة تحول تاريخية تتطلب إعادة تقييم شاملة للنموذج الاقتصادي الألماني وخياراته الاستراتيجية. فالتحديات التي تواجهها ألمانيا اليوم - من ارتفاع تكاليف الطاقة إلى المنافسة الصينية المتزايدة وشيخوخة السكان - تتطلب حلولاً جذرية تتجاوز المسكنات المؤقتة.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل ستتمكن ألمانيا من إعادة اختراع نفسها والحفاظ على مكانتها الصناعية، أم أن ما نشهده اليوم هو بداية نهاية حقبة الهيمنة الصناعية الألمانية؟ الإجابة على هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل ألمانيا، بل ومستقبل الاقتصاد الأوروبي بأكمله.

مجلة الإيكونومست: «ألمانيا التي كانت مهيمنة يوماً ما أصبحت الآن يائسة ونموذجها التجاري يتداعى»

خلاف أوروبي حول كيفية التعامل مع قضية اللاجئين السوريين

كتبت صحيفة "تاغس تسايتونغ" في مقال لها: بعد التحولات السياسية الأخيرة في سوريا، لم تتمكن دول الاتحاد الأوروبي من إيجاد سياسة خارجية مشتركة تجاه هذه القضية، مما أثار استياء البرلمان الأوروبي.

وقد أثارت التطورات في سوريا نقاشاً جديداً في الاتحاد الأوروبي يتمحور حول قضية اللاجئين. وعشية اجتماع وزراء داخلية دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين في بروكسل يوم الخميس، لا تزال مواقف الدول الأعضاء متباعدة. ففي حين تستعد النمسا لترحيل طالبي اللجوء السوريين، تفضل ألمانيا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي الانتظار لمعرفة كيفية تطور الأوضاع في سوريا.

وقد صرح المستشار النمساوي كارل نيهامر قائلاً: "يجري حالياً تطوير برنامج منظم للعودة والترحيل إلى سوريا". وهو لا يسعى في هذا الصدد إلى التنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد. أما ألمانيا والسويد والنرويج والدنمارك، فقد أعلنت مؤخراً أنها ستعلق قراراتها بشأن طلبات اللجوء والترحيل في البداية. وتعتزم فرنسا اتباع النهج نفسه.

وتشهد بروكسل هذه الأيام فترة عصيبة مماثلة لأزمة اللاجئين الكبرى الأولى. وقد وصف "ماغنوس برونر"، مفوض الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي، تعليق قرارات اللجوء بأنه أمر مقبول تماماً. ومع ذلك، لم يقدم اقتراحاً لنهج موحد على مستوى الاتحاد الأوروبي.

كما أن "كايا كالاس"، المسؤولة الجديدة عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، ليس لديها أي خطة تجاه سوريا. وخلال جلسة استماع في البرلمان الأوروبي حول الوضع في سوريا، اكتفت بالقول إن الاتحاد يأمل في مرحلة انتقالية سلمية في سوريا. وظلت صامتة طوال أيام التطورات في سوريا.

وقد أثار هذا الأمر استياء البرلمان الأوروبي. فقد أعلنت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، عند تقديم فريقها الجديد، عن سياسة خارجية أكثر نشاطاً وتماسكاً، ووعدت بالتزام أكبر تجاه سياسة الهجرة. ولكن لا توجد الآن أي مؤشرات على هذه الظروف في أول أزمة كبرى للسياسة الخارجية لهذا الفريق الجديد، بل يبدو الاتحاد الأوروبي مشلولاً.